الجمهورية التونسية

الدورة 49 للجنة وضع المرأة

مداخلة السيدة حورية بلخالق

الرجاء التثبت عند الاستماع

نيويورك، في 1 مارس 2005

البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

السيدة الرئيسة،

أيها السيدات والسادة،

يسعد الوفد التونسي أن يعبر عن اعتزازه بالمشاركة في اجتماع الدورة التاسعة والأربعين للجنة المرأة وهي فرصة لتقييم عقد كامل مما تم إنجازه من تقدم بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر بكين العالمي حول المرأة، والوقوف على الإشكاليات التي ما زالت تشكل تحديا أمام تمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وإن ما يعيشه العالم من تحولات بما تحمله من تحديات ترمي بظلالها على أوضاع المرأة يؤكد أن الوقت حان للإيفاء بالتعهدات وان أهداف الألفية لن تحقق بغير تجسيم أهداف بيكين.

إن تونس لم تدخر جهدا في تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية تجاه المرأة في إطار مشروع مجتمعي يعتبر أن حقوق المرأة هي جزء من حقوق الإنسان وان التنمية الشاملة لن تحقق إلا بمشاركة المرأة.

وتكريسا لهذا الخيار أحدث الرئيس زين العابدين بن علي إصلاحات 1992 القانونية والمؤسساتية التي ارتقت بالمرأة إلى مرتبة الشريك الفاعل في التنمية والحياة العامة والحياة السياسية، في إطار رؤية شاملة لحقوق الإنسان تتكامل فيها الأبعاد السياسة والمدنية والاقتصادية والثقافية، ويشكل فيها عنصر التضامن مبدأ أساسيا لتحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

السيدة الرئيسة،

أيها السيدات والسادة،

يسعد الوفد التونسي أن يعبر عن اعتزازه بالمشاركة في اجتماع الدورة التاسعة والأربعين للجنة المرأة وهي فرصة لتقييم عقد كامل مما تم إنجازه من تقدم بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر بكين العالمي حول المرأة، والوقوف على الإشكاليات التي ما زالت تشكل تحديا أمام تمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وإن ما يعيشه العالم من تحولات بما تحمله من تحديات ترمي بظلالها على أوضاع المرأة يؤكد أن الوقت حان للإيفاء بالتعهدات وان أهداف الألفية لن تحقق بغير تجسيم أهداف بيكين.

إن تونس لم تدخر جهدا في تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية تجاه المرأة في إطار مشروع مجتمعي يعتبر أن حقوق المرأة هي جزء من حقوق الإنسان وان التنمية الشاملة لن تحقق إلا بمشاركة المرأة.

وتكريسا لهذا الخيار أحدث الرئيس زين العابدين بن علي إصلاحات 1992 القانونية والمؤسساتية التي ارتقت بالمرأة إلى مرتبة الشريك الفاعل في التنمية والحياة العامة والحياة السياسية، في إطار رؤية شاملة لحقوق الإنسان تتكامل فيها الأبعاد السياسة والمدنية والاقتصادية والثقافية، ويشكل فيها عنصر التضامن مبدأ أساسيا لتحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.